

دراسات تاريخ اليابان الحديث في مصر

رعوف عباس حامد، أستاذ التاريخ الحديث – جامعة القاهرة

مقال ترجم إلى اليابانية ونشر بدورية الجمعية اليابانية للدراسات التاريخية في شتاء 1990

تعد مصر والبلاد العربية عامة من أحدث بلاد العالم إهتماماً بالدراسات اليابانية عامة، ودراسة تاريخ اليابان خاصة، وذلك يرجع إلى إنتماء العالم العربي إلى دائرة حضارية جيوبوليتيكية هي دائرة البحر المتوسط ومن ثم كانت أوروبا هي الطرف الآخر في مواجهة العالم العربي أخذاً وعتاءً، صراعاً وسلاماً. وهذه الدائرة الحضارية الجيوبوليتيكية بعيدة تماماً عن الدائرة التي تنتمي إليها اليابان وهي دائرة الشرق الأقصى. وحتى اليابان ذاتها كانت لا تعرف عن العالم العربي – حتى نهاية القرن الماضي – إلا معلومات محدودة نقلتها عن مصادر غربية، وخاصة أن اليابان لم تهتم بالمنطقة العربية باعتبارها ذات أهمية للمصالح اليابانية إلا بعد الحرب العالمية الأولى، وجاء ذلك الإهتمام محدوداً قاصراً على مصر التي إستمدت أهميتها – بالنسبة لليابان – من وجود قناة السويس في أراضيها. ولم تهتم اليابان بالشرق العربي عامة إلا منذ الثلاثينات (1930's) بإعتباره سوقاً للبضائع اليابانية – وخاصة المنسوجات- ومصدراً من مصادر البترول.

غير ان صورة (image) اليابان في مصر والعالم العربي أصبحت صورة براقعة بعد إنتصارها على روسيا عام 1905 فقد رأى العرب في إنتصار اليابان إمكانية تحقيق آمال شعوب الشرق في مواجهة الغرب، وإستعادة الشرق لمجده القديم. وكان هذا النصر الياباني ملهما لحافظ ابراهيم – أحد أعظم أعمدة الشعر العربي عندئذ – فكتب قصيدة شعرية شهيرة تغنى فيها بانتصار اليابان وأشاد بالشعب الياباني الذي نجح في سلخ جلد الدب الروسي. وفي هذا الإطار - أيضاً - كتب الزعيم الوطني المصري مصطفى كامل باشا كتيباً صغيراً بعنوان "الشمس المشرقة" نشر عام 1905 تحدث فيه عن نهضة اليابان في عصر مايجي، وأشاد بالأمة اليابانية، وطالب المصريين بالتعلم من التجربة اليابانية حتى ينتصرون على الإنجليز الذين يحتلون بلادهم.

وجذب هذا النصر الياباني – أيضاً – أستاذاً مصرياً بالمدرسة الحربية كان ضابطاً برتبة يوزباشي (Captain) يدعى أحمد فضلي، فذهب إلى اليابان عام 1908¹ وعاش بطوكيو حتى عام 1911 تقريبا وعاد لينشر أول كتاب باللغة العربية يتحدث عن اليابان في عصر مايجي حمل عنوان "سر تقدم اليابان"، وكان قد نشر بالقاهرة أيضاً قبل ذلك بعامين (ربما أثناء وجوده باليابان) ترجمة لكتاب ألفه ضابط ياباني يدعى ساكوراى بعنوان "النفس اليابانية" قدم لها بمقدمة أشار فيها إلى عظمة الجيش الياباني وذكر أن المؤلف الياباني (ساكوراى) صديق شخصى له وكذلك الكونت أوكونا (Okuma Shigenobu) الذى كتب مقدمة الكتاب الأصلي مشيداً بالضابط ساكوراى مؤلف الكتاب.

وكتاب "سر تقدم اليابان" (القاهرة 1911)، يقع فى 152 صفحة، يتخذ طابع كتب التعريف بالبلاد الأجنبية (introductory book)، كما يقدم فيه المؤلف إنطباعاته عن المجتمع الياباني طوال مدة إقامته باليابان، ويُفهم مما أورده المؤلف أنه كان على دراية باللغة اليابانية والعادات والتقاليد ونمط الحياة اليابانية ولما كان الكتاب أول عمل من نوعه عن اليابان، فقد حرص المؤلف على تقديم نبذة عن تاريخ اليابان منذ أقدم العصور فى الفصل الأول، وخصص الفصل الثانى للحديث عن الشنتو باعتباره العقيدة اليابانية، ثم انتقل فى الفصل الثالث إلى الحديث عن طبيعة اليابان وأخلاق وعادات أهلها، أما الفصل لرابع الذى حمل عنوان "عهد النور" فقد خصصه للحديث عن الامبراطور مايجي وعهده، وأورد ترجمة عربية للمرسوم الامبراطورى الذى وعد بإقامة الدايت والمرسوم الامبراطورى الخاص بالتعليم والمرسوم الامبراطورى الخاص بنظام الجيش. وأنهى الكتاب بخاتمة ذكر فيها أن نظام التربية وأخلاق الأمة هما سر تقدم اليابان، وطالب المصريين بالافتداء بالتجربة اليابانية حتى تحقق مصر ما حققته اليابان.

غير أن هذا النوع من الكتابات – رغم أهميته – لا يعكس إهتماماً عاماً بالتعرف على تاريخ اليابان وثقافتها، وإنما كان وليد ظروف معينة فسرعان ما بعدت اليابان مرة أخرى عن مركز إهتمام العالم العربى حتى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة أواخر الخمسينات (1950's) عندما أصبح الشرق الأوسط أكبر مصادر الطاقة بالنسبة لليابان، وعندما بدأت الإستثمارات اليابانية تتجه نحو سوق البلاد العربية المنتجة للبترول. وفى الستينات عادت اليابان تلفت أنظار العالم العربى بنموها الإقتصادى السريع، كما اهتمت اليابان من جانبها بتوثيق علاقات التعاون مع العالم العربى، كل ذلك

¹ ليس لدينا معلومات عن أحمد فضلي نفسه، ولا عن الصفة التى جاء بها إلى اليابان أو نشاطه خلال إقامته بطوكيو، فمعلوماتنا عنه مستمدة من مقدمته لترجمة "النفس اليابانية"، وكذلك مقدمة كتابه "سر تقدم اليابان".

كان له أثره في بعث الإهتمام بدراسة التجربة اليابانية وزيادة التعرف على جذورها التاريخية، فافتُح قسم اللغة اليابانية بجامعة القاهرة عام 1975 (بمساعدة اليابان Japan Foundation)، وأصبحت جامعة القاهرة أهم مركز لدراسة التاريخ الياباني في العالم العربي منذئذ رغم حداثة العهد بالدراسات اليابانية في مصر.

وكانت المحاولات الأولى من جانب الباحثين المصريين لدراسة تاريخ اليابان الحديث تتمثل في الدراسات المقارنة لمرحلة الانتقال إلى العصر الحديث ومرحلة التحديث في تاريخ مصر واليابان، وجاءت تلك المحاولات على يد باحثين أتاحت لهم فرصة الحضور إلى اليابان والتعاون مع الباحثين اليابانيين المهتمين بالدراسات المقارنة. ومن هذا القبيل كانت دراسة رءوف عباس حامد التي حملت عنوان: Rural Gentry in the Nineteenth Century, Japan and Egypt - A Comparative Study (V.R.F Series, AJIKEN , Tokyo 1974)

وكذلك الدراسة التي أعدها عبد الرحيم عبد الرحمن بالاشتراك مع الأستاذ MIKI Wataru والتي نشرت بعنوان:

Village in Ottoman Egypt and Tokugawa Japan, A Comparative Study, (A Aken ,Tokyo, Gaigo Dai 1977)

وكان هذا النوع من الدراسات حجر الأساس للإهتمام بدراسة التاريخ الياباني الحديث عند الباحثين المصريين. وعلى حين عالجت الدراسة الأولى عوامل ظهور وتطور فئة الأعيان في الريف المصري في القرن التاسع عشر مقارنة بفئة الـ (rich farmers) Gōnō في أواخر عصر Edo وبداية عصر مايجي، إهتمت الدراسة الثانية بنظام حيازة الأرض والضرائب ونظام الزراعة في القرن الثامن عشر في كل من مصر واليابان.

وقد تابع رءوف عباس حامد الإهتمام بتاريخ اليابان الحديث فنشر دراسة بعنوان: "المصالح اليابانية في الشرق الأوسط (مجلة الشرق الأوسط، يناير 1975، جامعة عين شمس). تتناول فيها أصول إهتمام اليابان بالشرق الأوسط منذ الثلاثينات، وتتبع نمو الاستثمارات اليابانية في المنطقة منذ أواخر الخمسينات، وتطور التجارة اليابانية في المنطقة من حيث حجمها ونوعيتها واتجاهاتها، والتنوع الذي طرأ عليها بعد أزمة البترول عام 1973، من حيث الإهتمام النسبي بالمساهمة في التنمية ببلاد الشرق الأوسط بعد أن كان البترول وحده نمو مركز الإهتمام.

وبعد ذلك ركز نفس الباحث إهتمامه على عصر مايجي، فنشر دراستين بالمجلة التاريخية المصرية، إحداهما بعنوان الأصول الثقافية للنهضة اليابانية الحديثة 1854 – 1904 (المجلة التاريخية المصرية، المجلد 23، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 1976) والأخرى بعنوان: "حركة المطالبة بالدستور في اليابان في مطلع عصر مايجي" (المجلد 24، 1977).

وبعد أن قدم المؤلف للدراسة الأولى بالحديث عن أهمية الفترة بين 1854 – 1905 في تاريخ اليابان وأهم الإتجاهات التي شهدتها والتطورات التي حدثت فيها، تناول الخصائص العامة التي ميزت الثقافة اليابانية من حيث تأثيرها على تحديث المجتمع الياباني، مُكزراً على ما تميزت به اليابان على مر تاريخها من قدرة على إمتصاص المؤثرات الحضارية الوافدة من الصين وهضمها وإخراجها في شكلٍ مختلف تغلب عليه الصفة اليابانية، وهي خاصية ساعدت اليابان على تقبل بعض المؤثرات الغربية مع إعادة صياغتها بشكل يتفق مع العقليّة اليابانية وأسلوب التفكير الياباني، فحدثت عملية انتقاء دقيقة لمأخُذٍ عن الغرب. وانتقل المؤلف بعد ذلك إلى فكرة البيت (ie) والعائلة التي ميزت الثقافة اليابانية وتبلورت في نهاية الأمر في فكرة "وحدة المجتمع" حيث يذوب الفرد في الجماعة، ويوجه جهوده لخدمة مصالحها إلى حد التضحية بالذات من أجل الجماعة، ويبيّن كيف لعبت هذه الفكرة الدور الفعال في بناء الإقتصاد القومي على وجه الخصوص في الفترة موضوع الدراسة، وإنتقل بعد ذلك إلى معالجة الدور الذي لعبته العقيدة اليابانية التقليدية المرتكزة على الشنتو وتعاليم كونفوشيوس في دعم الإتجاهات الوطنية المتطرفة التي بلغت ذروتها قبيل الحرب العالمية الثانية، وتناول ما واجهته الأفكار الليبرالية الغربية التي طرحها بعض المثقفين من أمثال فوكوزاوا وغيرهم من أعضاء Meiroku sho ومن مقاومة من أنصار التمسك بالتقاليد اليابانية الموروثة والتعبير عن هذا الصراع من خلال الأدب وخاصة أعمال Ishikawa Tokuboku و Natsume Suseki.

وفي الدراسة الثانية تناول المؤلف حركة الحرية وحقوق الشعب Jiya Mirken Undi ميبينا تأثير الفكر الليبرالي الذي طرح في مطلع عصر مايجي في تزويد الحركة بإطارها النظري، والدور الذي لعبه المثقفون وأعيان الريف والـ rōnin في دعم الحركة وأصول الحزب الحر (Jiyuto)، حتى نهاية الحركة بصور الإعلان الإمبراطوري (إبريل 1875) الذي وعد بإقامة نظام دستوري بصورة تدريجية لتحقيق النفع العام، تم تجديد هذا الإعلان عام 1881.

كذلك نشر رءوف عباس حامد كتاباً يقع في نحو 300 صفحة بعنوان "المجتمع الياباني في عصر مايجي"، (القاهرة 1980) مهد له بفصل عالج فيه التغيرات التي شهدتها اليابان في أواخر عصر Edo وما نتج عنها من ضعف المجتمع الإقطاعي وتعرض اليابان للضغط الغربي الذي أدى إلى إجبارها على فتح بعض موانئها أمام التجارة الغربية. وفي الفصل الثاني تناول "بناء النظام الجديد" فتحدث عن سقوط الشوجونية والعناصر التي لعبت الدور الرئيسي لإسترداد سلطة الإمبراطور وإحداث التغيرات الجديدة بإسمه من حيث أهدافها ودوافعها وأسلوب حركتها، ثم تناول الأسس التي قام عليها النظام الإداري الجديد والبيروقراطية، وكذلك الإصلاحات الإجتماعية المختلفة وبناء الجيش الحديث وإعادة النظر في العلاقات الخارجية والتفاقيات غير المتوازنة المبرمة مع الدول الأجنبية والصراع بين عناصر السلطة حول مسألة التوسع الخارجي. وفي الفصل الثالث تناول "الإصلاح الزراعي ونتائجه الإجتماعية" موضحاً كيف إستهدف الإصلاح خدمة مصالح أغنياء الريف وأهمل الفلاح البسيط، مما كان دافعا لقيام حركات فلاحية غلبت على قيادتها العناصر الرجعية. وفي الفصل الرابع تحدث عن نمو رأس المال والعوامل التي ساعدت على تحقيقه والدور الذي لعبته الدولة في تبنى الصناعة الحديثة، ثم نشوء المنظمين (entrepreneurs) والدور الذي لعبوه في تطوير الصناعة اليابانية. وأنهى الفصل بعرض للنمو الاقتصادي في عصر مايجي. أما الفصل الخامس فتناول فيه الوضع الخارجي على حساب كوريا والصين من حيث كونه محاولة لتوسيع السوق أمام المنتجات اليابانية على حساب الجيران، وما إرتبط بذلك التوسع من حروب مع الصين وروسيا. وفي الفصل السادس تناول المؤلف الحياة السياسية في عصر مايجي قبل إنشاء الدايت وبعده، متناولاً حركة المطالبة بالدستور، وما أسفرت عنه من نتائج، والطريقة التي صيغ بها الدستور الياباني ومصادره، ثم تكوين الأحزاب السياسية وتقييم لدورها. وفي الفصل الأخير تناول المؤلف الحياة الفكرية بدءاً بالتيار الليبرالي وانتهاء بالتيار الوطني المتطرف عارضاً لمختلف الإتجاهات والأفكار، وأبرز المفكرين الذين لعبوا دوراً في طرح تلك الأفكار وعلاقة ذلك كله بظروف المجتمع الياباني. وفي الخاتمة قدم المؤلف تقييماً عاماً لعصر مايجي ورأى أن التغيرات التي شهدتها اليابان خلاله كانت ذات جذور عميقة تمتد إلى مايزيد على نصف القرن، وأن التجربة اليابانية في التحديث ذات ظروف خاصة تختلف تماماً عن ظروف بلاد العالم لثالث ومن ثم لاتعد نموذجاً صالحاً للتكرار في بلاد العالم الثالث بسبب خصوصية التجربة اليابانية.

ومع زيادة المصالح اليابانية بالعالم العربي في مطلع السبعينات، وعلو شأن اليابان كقوة إقتصادية كبرى، بدأت كلية الإقتصاد والعلوم السياسية في توجيه طلاب الدراسات العليا لدراسة موضوعات للماجستير تتعلق بالتطور السياسي والإقتصادي الحديث في اليابان، فتم إنجاز خمس رسائل حتى الآن غير أنها لم تُنشر بعد، ولكنها تعكس الإهتمام بدراسة التجربة اليابانية في السبعينات والثمانينات في مصر، كما تعدّ عملاً رائدة في هذا المجال، رغم ما يشوبها من سلبيات.

وأول تلك البحوث رسالة عبدا الغفار رشاد وموضوعها: "التقليدية والحداثة في الخبرة السياسية اليابانية، (1975). وقد خصص الباحث نحو ربع العمل لمناقشة نظرية المفاهيم التقليدية والحداثة من وجهة نظر علم السياسة، ومختلف صور ومجالات العلاقة بين التقليدية والحداثة، وإنتقل بعد ذلك إلى التجربة اليابانية فخصص فصلاً للثقافة السياسية، درس فيه محددات البيئة المحلية من حيث ندرة الموارد الطبيعية وأهمية العالم الخارجي بالنسبة لليابان، ثم تجربة التحديث في عصر مايجي والعوامل الإقتصادية والإجتماعية التي أحاطت بها، والتأثر بالنموذج البروسي على وجه الخصوص في صياغة النظام السياسي، ثم بالنموذج الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية. ودرس في فصل ثانٍ خصائص الثقافة السياسية اليابانية التي رأى أنها تتمثل في الجماعية على صعيد القرية والأسرة، والهيراركية على صعيد العلاقة بين الأجيال وبين الطبقات، والدور المركزي الذي تلعبه الحكومة اليابانية، ومفهوم العنف السياسي، ورأى أن طبيعة الولاء السياسي في اليابان ذات شقين هما التعصب القومي الذي أدى إلى العدوانية والتوسع العسكري كما أدى إلى الإنجاز الإقتصادي، ثم الولاء الشخصي للجماعات والأحزاب السياسية. وفي الفصل الثالث تناول الفكر السياسي الياباني بين التقليدية والحداثة، فتحدث عن الأفكار الليبرالية والأفكار الإشتراكية باعتبارها تمثل "مدرسة التغريب westernization" واتجاه الدفاع عن التراث ورفض الجديد، ثم ما أسماه الإتجاه التوفيقى الذي يجمع بين علوم الغرب وأخلاقيات الشرق، وألقى بعض الضوء على المفكرين الذين عبروا عن كل واحد من تلك الإتجاهات. وفي الفصل الرابع تناول المؤسسات السياسية وصنع القرار، فتحدث عن الإمبراطور، والمؤسسة العسكرية، والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وجماعات المصالح، والأحزاب السياسية، ثم تناول عملية صنع القرار قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها، وخصائص عملية صنع القرار كما تقدمها التجربة اليابانية.

والرسالة الثانية قدمها خليل درويش بعنوان: النظام الحزبي في اليابان 1955-1975 (1981). وقد درس في الفصل الأول التطور التاريخي للأحزاب اليابانية قبل عام 1955، منذ نشأة الأحزاب في عصر مايجي، متناولاً الظروف التاريخية التي أحاطت بنشأتها، وخصائص كل منها خلال الفترة، وميز بين ثلاث مراحل: مرحلة ما قبل سيطرة العسكريين على الحكم عام 1932، والمرحلة من 1932 - 1945، ثم مرحلة الإحتلال الأمريكي حتى عام 1955. وفي

الفصل الثانى، عالج البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنظام الحزبى اليابانى، فتناول الخصائص العامة للنظام الإقتصادى اليابانى ونتائجه الاجتماعية وأثره على الأحزاب السياسية، كذلك التغيير فى التيار الطبقي والبناء الثقافى وأثرهما على الأحزاب. وفى الفصل الثالث تناول البنية السياسية والقانونية للنظام الحزبى من حيث المتغيرات المتعلقة بشكل نظام الحكم وطريقة تنظيم السلطات السياسية فى اليابان، بما فى ذلك إلقاء الضوء على الدستور اليابانى. ونظام الإنتخاب، والمشاركة السياسية للمواطن اليابانى. وفى الفصل الرابع عالج الهيكل التنظيمى للأحزاب اليابانية، بما فى ذلك العضوية والتمويل والتكوين الداخلى، والإنقسامات الداخلىة، وموقف الأحزاب فى قضايا التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية والديمقراطية البرلمانية والسياسة الخارجية. وفى الفصل الخامس درس علاقات الأحزاب اليابانية ببعضها البعض من حيث العوامل المؤثرة على شكل تلك العلاقات ونمط السيطرة فى النظام الحزبى بإعتباره خاصية للنظام الحزبى اليابانى.

وقدمت الباحثة هادية الشربىنى الرسالة الثالثة وموضوعها: سياسة اليابان الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية 1951-1978 (1984). مهدت لها بإلقاء الضوء على اليابان فى فترة الإحتلال العسكرى الأمريكى 1945-1952، ثم إنتقلت إلى الحديث فى الباب الأول عن محددات السياسة اليابانية تجاه الولايات المتحدة فى فترة الدراسة. فميزت بين المحددات الداخلىة (التمثلة فى الظروف الطبيعية والقوة الاقتصادية والنظام السياسى الداخلى، والقوة العسكرىة) والمحددات الإقليمية المتمثلة فى تطور الوجود الأمريكى فى آسيا من خلال الحرب الكورية وحرب الهند الصينية ومبدأ نيكسون، والعلاقات الأمريكية الصينية، والمنافسة السوفيتية على شرق وجنوب شرق آسيا، ونمو الصين كقوة نووية فى المنطقة، وظهور اليابان كقوة آسيوية)، والمحددات الدولية كما تبدو فى متغيرات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومتغيرات مرحلة الإنفراج الدولى. أما الباب الثانى فخصصته لدراسة أبعاد السياسة الخارجية اليابانية تجاه الولايات المتحدة فى فترة الدراسة، وتناولت فيه التحالف اليابانى الأمريكى من زوايا قضية الأمن المتبادل، وموقف اليابان من السياسة الأمريكية فى فيتنام، وموقفها من الصين والشرق الأوسط كما عالجت ماهية الوجود العسكرى الأمريكى فى اليابان وبناء قوة الدفاع الذاتى اليابانية، وسياسة كارتر تجاه القوة العسكرىة اليابانية، ثم موقف كل من القوى السياسية اليابانية والقوى الإقليمية (دول جنوب شرق آسيا - الصين - الاتحاد السوفياتى) تجاه نمو القوة العسكرىة اليابانية وأخيراً تناولت فى الفصل الأخير السياسة الاقتصادية اليابانية تجاه الولايات المتحدة من حيث ردود أفعال التحالف الغربى، ومشكلة الطاقة والنظام الإقتصادى العالمى الجديد.

أما الرسالة الرابعه فقدمتها لىلى لطفى اسكندر، وموضوعها "تجربة كل من اليابان والصين فى التنمية، وإمكانية الاستفادة منها فى علاج مشاكل التخلف" (1985)، تقوم الدراسة على أساس إلقاء الضوء على خصائص التنمية فى اليابان والصين، ثم دراسة لمدى إستفادة بلاد العالم الثالث من كل منهما، وسوف نلقى نظرة هنا على ما إتصل بالتجربة اليابانية فى هذه الدراسة ويقع فى ثلاثة فصول. فى الفصل الأول تكلمت الباحثة عن النموذج العام للتنمية اليابانية منذ عصر مايجى وأهم ملامح التنمية فى اليابان منذ نهاية عصر مايجى حتى قيام الحرب العالمية الثانية. وفى الفصل الثانى تناولت التنمية الزراعية فى اليابان من حيث دور الزراعة فى تحريك وتمويل التنمية اليابانية. وفى الفصل الثالث درست نموذج التنمية الصناعىة فى اليابان من حيث الثنائية التى إمتاز بها القطاع الصناعى اليابانى والدور الذى لعبته الحكومة اليابانية فى تنمية قطاع الصناعة ونظام العمالة والأجور فى الصناعة اليابانية.

وقدم الرسالة الخامسة محمد نعمان جلال، وموضوعها "العلاقات بين اليابان والصين 1949 - 1972" (1986)، وعالج فى الفصل الأول الخلفية التاريخية للعلاقات اليابانية الصينية منذ الحرب اليابانية الصينية الأولى (1894-1895) حتى قيام النظام الشيوعى فى الصين. وخصص الفصل الثانى لدراسة اليابان ومشكلة الأمن القومى الصينى بعد قيام النظام الشيوعى من حيث أثر التواجد الأمريكى فى اليابان على سياستها تجاه الصين، وتأثير بنية النظام السياسى اليابانى على سياستها تجاه الصين، وتفاعل القوى السياسية اليابانية والعلاقات مع الصين، ثم رد الفعل الصينى إزاء السياسة اليابانية كالتحالف الصينى السوفيتى لمواجهة اليابان والأساليب الصينية فى التأثير على السياسة اليابانية. وعالج فى الفصل الثالث مراحل تطور العلاقات اليابانية-الصينية فى فترة الدراسة متناولا نمو العلاقات غير الرسمية بين البلدين، وأثر التطورات السياسية فى آسيا على العلاقات بين البلدين (إنتهاء حرب كوريا وتخفيف قيود التجارة مع الدول الشيوعية والخلاف الصينى السوفيتى، ومشاركة الصين فى مؤتمر باندونج إبريل 1955) وتطور العلاقات اليابانية الصينية من الحرب الباردة إلى عودة الهدوء والنشاط للعلاقات غير الرسمية إلى تجدد الفئور فى العلاقات، والأسباب التى دعت لذلك (الثورة الثقافية فى الصين، والتجارب الذرية الصينية، والدور الآسيوى النشط لليابان، ومبدأ نيكسون وأثره على العلاقات اليابانية-الصينية). وفى الفصل الرابع تناول عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين، فتحدث عن العوامل الدافعة لتطبيع العلاقات فى كل بلد على حدة، ثم موقف القوى اليابانية من التطبيع. وختم الدراسة بفصل عن مستقبل العلاقات اليابانية-

الصينية من حيث تأثير البنية الدولية على العلاقات، ومشكلة تايوان، وتأثير السياسة الدفاعية اليابانية على مسار العلاقات وأنهى الفصل بالحديث عن معاهدة السلام والصداقة التي أبرمت بين البلدين مع تحليل نتائجها.

وفى إطار إتجاه متابعة التطورات الجارية فى اليابان، إهتم مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية بمؤسسة الأهرام بتخصيص أحد مشروعاته البحثية لدراسة " اليابان، الواقع والمستقبل" ساهم فيه سبعة من الباحثين، وتناولت الدراسة خلفية تاريخية للتطور السياسى فى اليابان منذ عصر مايجى حتى نهاية الإحتلال الأمريكى بعد الحرب العالمية الثانية، ثم دراسة للنشاط الإقتصادى والإستثمارات اليابانية فى آسيا وبلاد العالم الثالث، ودراسة عن نمو القوة العسكرية اليابانية وأثرها فى توازن القوى فى آسيا فى إطار العلاقة الخاصة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ودراسات متفرقة للعلاقات اليابانية الأمريكية، واليابانية الأوربية، وموقف اليابان من قضية الشرق الأوسط، ثم عقدت حلقة مناقشة لإستطلاع مستقبل الدور اليابانى فى السياسة العالمية حتى عام 2000. وقد خصص المركز عدد ابريل 1987 من مجلته العلمية ربع السنوية لنشر دراسات هذا المشروع وحمل ذلك العدد من مجلة "السياسة الدولية" عنوان "اليابان الواقع والمستقبل".

كانت هذه نظرة عامة شاملة على واقع دراسات تاريخ اليابان الحديث والمعاصر فى مصر، وهى تعكس فى نفس الوقت واقع تلك الدراسات فى العالم العربى بحكم الدور الثقافى الريادى الذى تلعبه مصر فى العالم العربى. وواضح من هذا العرض أن تلك الدراسات بدأت متأخرة فى أواخر السبعينات وكان الدافع إليها تزايد الدور اليابانى على مسرح السياسة العالمية والوجود الإقتصادى اليابانى فى البلاد العربية وخاصة قطاع البترول وقطاع التجارة، فشعر المصريون ومعهم العرب بالحاجة إلى التعرف على جذور التجربة اليابانية بدراسة تاريخها الحديث.

ولذلك غلب على تلك الدراسات طابع المسح (survey) والإهتمام بالموضوعات العامة الواسعة دون التركيز على نقاط معينة ومحاولة تعميق الدراسة فيها، ولعل سبب ذلك يعود إلى عدم معرفة أولئك الباحثين للغة اليابانية ومن ثم عدم إستطاعتهم الإطلاع على المصادر اليابانية الأصلية أو على ما كتبه اليابانيون أنفسهم عن تاريخ بلادهم الحديث وثقافتهم الوطنية إلا ما كان منه مترجماً أو مكتوباً بلغات أوربية، ولذلك كان معظم إعتقاد الباحثين المصريين على مؤلفات المتخصصين الأوربيين والأمريكيين فى الدراسات اليابانية، ومن ثم رأوا تاريخ اليابان الحديث والمعاصر بعيون أوربية وأمريكية، وتأثر معظمهم بوجهات نظر أولئك الباحثين الغربيين فى تاريخ اليابان، تماماً كما حدث عند بداية الدراسات العربية فى اليابان فى فترة ما بين الحربين العالميتين عندما رأى اليابانيون التاريخ والثقافة العربية بعيون المستشرقين الأوربيين، فهى نقطة إنطلاق مهمة حتى يتم إعداد جيل جديد من الباحثين الذين يستطيعون الإطلاع على المصادر اليابانية باللغة اليابانية ذاتها.

وتسير مصر بخطى ثابتة نحو تكوين جيل جديد من الباحثين فى الدراسات اليابانية عامة والتاريخ، والثقافة اليابانية خاصة منذ إنشاء قسم اللغة والثقافية اليابانية بكلية الآداب جامعة القاهرة عام 1975، فقد تم إيفاد نحو ثمانية من خريجي هذا القسم للدراسة فى اليابان إختار نصفهم دراسة موضوعات تتصل بالتاريخ والثقافة اليابانية، ولا شك أن هؤلاء الباحثين سيحدثون تحولاً فى الدراسات اليابانية فى مصر والعالم العربى وخاصة انهم كتبوا رسائلهم العلمية التى قدموها للجامعات اليابانية باللغة اليابانية.

وتبقى بعد ذلك حقيقة لا بد أن تؤخذ فى الحسبان، وهى أن زيادة الإهتمام بالدراسات اليابانية يتصل إتصلاً وثيقاً بدرجة إهتمام العالم العربى باليابان، وهو مرهون بحجم المصالح اليابانية فى العالم العربى، ومدى أهمية الدور الإقتصادى والسياسى الذى تستطيع اليابان أن تلعبه فى العالم العربى مما يوجد ضرورة فى الأوساط الثقافية العربية لتعميق فهم اليابان وتاريخها وثقافتها وينعكس إيجاباً على الدراسات الأكاديمية، وكذلك على سوق النشر، ويجذب إهتمام المزيد من الباحثين للتخصص فى تلك الدراسات.

قائمة ببيوجرافية بالدراسات المصرية المتعلقة بتاريخ اليابان الحديث أعمال منشورة:

- Abdel Rahim Abdel Rahman & Miki Wataru: Village in Ottoman Egypt and Tokugawa Japan, A Comparative Study, AAKen, Tokyo Gaigo Dai, Tokyo 1977.
- Raouf Abbas Hamed: Rural Gentry in the Nineteenth Century Japan and Egypt, A Comparative Study, VRF series, AJIKEN, Tokyo 1974.
- رءوف عباس حامد: المصالح اليابانية فى الشرق الأوسط، مجلة الشرق الأوسط، نصف سنوية مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد 2 يناير 1975.
- رءوف عباس حامد: الأصول الثقافية للنهضة اليابانية الحديثة 1854-1904، المجلة التاريخية المصرية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، سنوية، المجلد 23، القاهرة 1976.
- رءوف عباس حامد: حركة المطالبة بالدستور فى اليابان فى مطلع عصر مايجى، المجلة التاريخية المصرية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، سنوية، المجلد 24، القاهرة 1977.
- رءوف عباس حامد: المجتمع اليابانى فى عصر مايجى 1868-1912، دار الكتاب الجامعى، القاهرة 1980.
- رءوف عباس حامد: التطور السياسى فى اليابان، خلفية تاريخية، السياسة الدولية، ربع سنوية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد ابريل 1987.

رسائل ماجستير غير منشورة:

- خليل درويش: النظام الحزبى فى اليابان 1955 – 1975، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1981.
- عبد الغفار رشاد: التقليدية والحداثة فى الخبرة السياسية اليابانية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1975.
- ليلى لطفى اسكندر: تجربة كل من اليابان والصين فى التنمية وإمكانية الإستفادة منهما فى علاج مشاكل التخلف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1985.
- محمد نعمان جلال: العلاقات بين اليابان والصين 1949 – 1972، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1986.
- هادية طاهر الشريبنى: سياسة اليابان الخارجية تجاه الولايات المتحدة 1951 – 1978، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1984.